



**الشطي: «الداخلية» تنسق مع وزارتي التربية والشؤون لتوفير الندوات الانتخابية**

6

## قدمه عمر الطببائي و الباطين من 10 محاور

# الغانم: إدراج استجواب وزير النفط للمناقشة بجلسة الأول من مايو



(تصوير - محمد صابر)

وجه الباطين عدة رسائل قائلا: لن نقبل من الوزير غير صعود المنصة اعتقد الرسالة الواضحة: وقول حق اللي وهوق ليش سويتوا قبني جذي وتابع الباطين: واقول للحكومة، لا تجزعون من الاستجواب وما يبينه الاستجواب اعتمق من تقديمه للوزير واقول للجناب لا تحكمون على الاستجواب قبل سماع المرافعات ومن يتم بتحديد وجهات النظر والحكم بعد ذلك لمعطي الأمة وضما ترحم الحية لن تسمح لكم بهدر اموال تقدر بالمليارات واذضاف برسالة لرئيس مجلس الوزراء هناك اربع لاءات لا تنازل عنها شطب كلمة ستكفكم كثيرا كلمة وليس محور او جملة، ولا لسرية فعلي الوزير ان يصعد وبشكل علني ولا للدستورية ولا للتشريعية وان تمت إحداها وعد أنت تتحمل الكلفة كاملة غير منقوصة فلا مجال لاجهاض هذا الاستجواب الملياري.

باورق رسمية وهناك كوارث بيئية وتحاييل على القواين وكله مقبت باوراق رسمية ولن نقبل الا محاسبة القيادات النفطية ورئيس المجلس الاعلى للبترول واقاد الطببائي ان المحاور العشرة تتمثل في الوقود البيئي والدخول باستثمارات فاشلة والتقاعد باسترداد الاموال العامة صفقة الداو وخباياها والبيجات المليونية والسؤال السري الذي لم يردوا عليه ولما ردوا كذبوا واذضاف: ومحور الاسئلة البرلمانية واهدار المال العام ببرامج القيادين وفشل القيادين وكذبهم على رئيس مجلس الوزراء بالاضافة الى الاضرار وخباياها والاسباب الحقيقية له وظلم الكويتيين في القطاع النفطي وتهيش وسحب صلاحيات الجمعية القانونية النفطية مؤكدا ان هناك دولة عميقة ومافيا تدبر القطاع النفطي ومن جهته قال النائب عبدالوهاب الباطين: ان استجواب وزير النفط هو استجواب ملياري.



الطببائي يصرح لوسائل الإعلام

النائب عمر الطببائي: انني تقدمت والنائب عبدالوهاب الباطين بصحيفة استجواب الى وزير النفط مؤكدا انه لم يات من فراغ وإنما تبنيت القطاع النفطي منذ دخولي مجلس الأمة وقال الطببائي ان محاور الاستجواب تعتمد على كيفية التعامل بالردود والتعدي على المال العام بمبالغ خيالية وعموما انا جلست مع الوزير الحالي ومنحناه مهلة لكنه لم يتجاوب ولم يرد على الاسئلة البرلمانية وبعد مضي ثلاثة اشهر ردوا ولكنهم كذبوا في الردود وتلاعبوا وهو محور صغير من المحاور العشر وقال مخاطبا الوزير: اصعد المنصة وفند لاهل الكويت لان القطاع النفطي ملك اهل الكويت لانه المصدر الوحيد لايرادات وهناك قيادات في القطاع النفطي هم مافيا تدبر القطاع ويلعبون في القطاع متمسائل هل الوزير يقدر عليهم واكد الطببائي ان هدر اموال عامة يتم

الاموال العامة (البايكجات المليونية) السادس: تقديم اجابيات برلمانية مليئة بالجهل او ادعاء التجاهل بخصوص احكام قانون انشاء مؤسسة البترول الكويتية. السابع: إهدار المال العام على برنامج تدريبي لتطوير القيادين دون نتائج مرجوة. الثامن - التفریط في استرداد المبالغ المرووفة دون سند قانوني. التاسع - الاستمرار في إهدار الاموال العامة بصرف مكافآت نهاية خدمة مبالغ فيها للوافدين تصل إلى عشرة اضعاف الكويتيين المعينين بالقطاع النفطي. العاشر - تهيش وسحب صلاحيات المجموعات القانونية بالشركات النفطية بما يؤثر سلبا على المواقف القانونية للشركات النفطية. وعقب تقديم الاستجواب رسميا إلى رئيس مجلس الأمة عقد النائبان عمر الطببائي وعبدالوهاب الباطين مؤتمرا صحافيا وقال



الغانم يصرح للصحافيين

الاستجواب على جدول الاعمال لانه غير مدرج، وهذا يحتاج إلى مناقشة، ثم طلب استجعال وهذا يحتاج إلى موافقة، ثم مناقشة البند وبعدما يحدد وقت المناقشة. وتقدم النائبان عمر الطببائي وعبد الوهاب الباطين باستجواب مشترك اليوم إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدى، متضمنا 10 محاور هي كالتالي: الاول - الإخفاق في إنجاز مشروع الوقود البيئي التلطف الثاني - الدخول في مشاريع استثمارية خاسرة واتخاذ قرارات استراتيجية متضاربة ذات تكلفة باهظة على المال العام الثالث - التقصير والتقاعد عن استرداد الاموال العامة المصروفة دون وجه حق لتخطية آتاع مكاتب حمامة المتهمين في صفقة الداو الرابع - تكرار تعطل إنجاز وتشغيل صفاء فنتام احد مشاريع الدولة التنموية الخامس: التفریط والتقصير في إيفاء هدر

اعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه استجوابا موجه لوزير النفط والكهرباء والماء بخيت الرشيدى من النائبين عمر الطببائي وعبدالوهاب الباطين وقال الغانم في تصريح صحافي أنه وفق المادة 135 من الدستور فقد تم إبلاغ سمو رئيس الوزراء ووزير النفط بالاستجواب المكون من عشرة محاور. وأوضح أن الاستجواب سيدرج في الجلسة المقبلة وأن الموعد الطبيعي لمناقشته في جلسة 1 مايو بعد أن يستوفي مدة 14 يوما، ما لم تكن هناك إجراءات أخرى حسب اللائحة. واذضاف الغانم أن "أي تأجيل بعد هذه الجلسة يحتاج إلى قرار من المجلس إذا تقدم الوزير بطلب بذلك. وبسؤاله عما إذا طلب الوزير مناقشته في الجلسة المقبلة أي بعد 24 ساعة قال الغانم "انه وفق اجراءات لائحة معينة يحتاج الامر إلى عدة موافات من المجلس، ومنها طلب إدراج

## 24 نائباً أصدروا بيانا أعلنوا فيه دعمهم للمقترح بقانون

# الشاهين لـ «الوسط»: نحرص على لقاء القيادة السياسية للتباحث حول «العفو الشامل»

## سأل العازمي عن اقتحام شرطة البيئة إدارة ثانوية جابر الأحمد للبنين



ريبع سكر أصدر 24 نائباً بياناً أعلنوا فيه عن دعمهم للمقترح بقانون المقدم للعفو العام عن المتهمين بقضية دخول المجلس وفقا لما نصت عليه المادة 75 من الدستور. وقال النائب اسامة الشاهين لـ "الوسط": قانون العفو العام هو حق دستوري للنواب وواجب شرعي و وطني علينا تجاه ثلة من الرموز والنواب تحركوا رفضا للرشاوى السياسية ومحاربة للتعدديات على المال العام وحققم علينا ان ننصرهم في هذه القضية بتقديم مثل هذا القانون وتابع الشاهين: حرصا منا على تحقيق التوافق فانتا حريصين على خلق جو من التوافق الوطني حول هذا القانون ولذلك نحرص على أهمية لقاء القيادة السياسية في الفترة المقبلة للتباحث معها حول هذه القضية الهامة وذات الاولوية بالنسبة لنا ولقطاع كبير من المواطنين والمواطنات

وقال الشاهين: إيماننا منا بان البلد في أمس الحاجة إلى طي صفحة الماضي وفتح صفحة أخرى عنوانه المصالحة الوطنية ولیقیننا ان الأخوة المتهمين في قضية دخول المجلس هم اصحاب موقف سياسي إصلاحي وليس جنائي سواء اتفقنا او اختلفنا معهم في الوسيلة ولعللنا یقیننا ان حادثة دخول المجلس كان حادثا عرضيا هو وليد اللحظة وظروف تلك الليلة وليس جنائيا او مقصودا وقد حدث مثله في كثير من دول العالم دون ان يمثل ذلك قضية جنائية وهو ما اشار إليه حكم اول درجة الذي قضى ببراءة جميع المتهمين في قضية دخول المجلس. وانطلاقا من حقنا الدستوري الذي كفلته المادة 75 من الدستور الكويتي جاء فيها ( أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون ) فإننا نعلم دعنا لاقتراح بقانون الخاص بقضية دخول المجلس أملى ان يكون إقرار هذا القانون هو بداية لإغلاق ملف قضايا جميع اصحاب الرأي لیقیننا ان استمرار هذا الصراع ليس في مصلحة الكويت.

من ناحية أخرى وجه النائب اسامة الشاهين سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي قال في مقدمته إنه منذ أيام أثيرت قضية اقتحام رجال شرطة البيئة إدارة ثانوية جابر الأحمد الصباح للبنين عنوة دون أخذ إذن مسبق من إدارة المدرسة أو من المنطقة التعليمية. وطالب إيفائه وتزويده بالآتي: 1- هل تسلمت وزارة التربية أي قرار بشأن قيام شرطة البيئة بعملها؟ وهل عممت هذه القرارات على الإدارات التابعة للوزارة والمدارس بان زيارات متوقفة لشرطة البيئة؟ مع تزويدي بنسخة من تلك القرارات إن وجدت؟ 2- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال حادثة ثانوية جابر الأحمد التي وقعت منذ أيام مع شرطة البيئة واقتياد مدير المدرسة إلى المخفر؟ 3- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال اعتداء شرطة البيئة على المدير والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلا؟

## اللجنة اتفقت على أن يكون التقاعد دون خصم

# «المالية البرلمانية» رفضت اقتراح الحكومة باستقطاع 2% لمن يتقاعد بعد 30 سنة خدمة للرجل و25 للمرأة



(تصوير - محمد صابر)

جانب من اجتماع اللجنة

## المساواة بين النساء كافة في سن التقاعد.. ومعيار المفاضلة سنوات خدمتها وليس وضعها الاجتماعي

500 مليون دينار كويتي. وأشار إلى أن هذه البدائل لم يتم التوافق عليها بين اللجنة والحكومة، لافتا إلى أن هناك بديلا رابعا من الحكومة بجدول جديد ولم يتم التوافق عليه كذلك بسبب تحمل المؤمن بمبالغ إضافية.

200 مليون دينار كويتي على مدى 30 عاما بواقع 60 مليون دينار سنويا دون تحمل المؤمن عليه المحال إلى التقاعد لأي أعباء. وتابع عاشور ان البديل الثاني المطروح ان يتحمل المؤمن عليه 3.6% على مدة سنوات الخدمة وبمعدل 400

واضاف انه في السابق كان لمن يخدم مدة 30 سنة من الرجال ولم يبلغ عمره 55 سنة ولكن تستخدم 25 سنة من النساء ولم تبلغ 50 عاما، فلهذا الأمر ثلاثة بدائل. وقال ان البديل الأول الذي من الممكن تطبيقه هو تحمل الحكومة مليارين

واضاف عاشور: الرأي الذي توصلت اليه اللجنة المالية اليوم هو التقاعد المحكي بما لا يقل عن 25 سنة خدمة شريطة استقطاع 5 في المئة من الراتب عن كل سنة تقل عن 30 سنة خدمة والسماح بالتقاعد بعد 30 سنة دون النظر للسنة ودون الخصم من الراتب التقاعدي وزاد عاشور: للجنة المالية اقربت الاستبدال (خفف فائدة قرض المتقاعدین) مرة واحدة كل 5 سنوات بنسبة لا تتجاوز 3 في المئة. وتابع عاشور: تقرير اللجنة المالية حول التقاعد والاستبدال جاهزين ونسعى لادراجها على جلسة الأربعاء.

## هايف تقدم باقتراح بتخصيص مصليات بالسجن

# «التشريعية» ترفض بالإجماع طلب رفع الحصانة عن النائب محمد هايف



(تصوير - محمد صابر)

جانب من اجتماع اللجنة

محل في غير الغرض المرخص له. ورأت اللجنة التشريعية بالإجماع توافر الكيفية في الادعاء لذلك رفضت رفع الحصانة عن هايف. من ناحية أخرى تقدم النائب محمد هايف باقتراح بقانون بأن تهيئ إدارة السجن مصليات تقام فيها الصلاة بمواقبها جماعة عند وجود عوائق أمنية تحول دون الوصول للمسجد وتزود بإمام متفرغ بالإضافة إلى توفير نسخ كافية من القرآن الكريم للسجناء. وذلك بهدف الإصلاح الديني والاجتماعي والنفسي للسجن ليعود إلى مجتمعه سليما وصالحا بالمعنى المادي والمعنوي يجذب السجنين إلى رحاب الإيمان والتوبة واعلاء القيم الروحية.

اكدر رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب الحميدي السبيعي ان اللجنة رفضت بالإجماع طلب النيابة العامة برفع الحصانة عن النائب محمد هايف في قضية جنح بلدية لشغل محل في غير الغرض المرخص له. ورأت اللجنة التشريعية بالإجماع توافر الكيفية في الادعاء لذلك رفضت رفع الحصانة عن هايف. من ناحية أخرى تقدم النائب محمد هايف باقتراح بقانون بأن تهيئ إدارة السجن مصليات تقام فيها الصلاة بمواقبها جماعة عند وجود عوائق أمنية تحول دون الوصول للمسجد وتزود بإمام متفرغ بالإضافة إلى توفير نسخ كافية من القرآن الكريم للسجناء. وذلك بهدف الإصلاح الديني والاجتماعي والنفسي للسجن ليعود إلى مجتمعه سليما وصالحا بالمعنى المادي والمعنوي يجذب السجنين إلى رحاب الإيمان والتوبة واعلاء القيم الروحية.

واضاف انه في السابق كان لمن يخدم مدة 30 سنة من الرجال ولم يبلغ عمره 55 سنة ولكن تستخدم 25 سنة من النساء ولم تبلغ 50 عاما، فلهذا الأمر ثلاثة بدائل. وقال ان البديل الأول الذي من الممكن تطبيقه هو تحمل الحكومة مليارين